أثر الصادرات في الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية

الدكتور وليد عامر*

علا معلا**

(تاريخ الإيداع 10 / 5 / 2021. قُبِل للنشر في 13 / 10 / 2021)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تقدير أثر الصادرات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية خلال الفترة (1980-2010)، وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج VAR للوصول إلى هذا الهدف، وتوصل البحث إلى أن أثر الصادرات في مستوى الناتج غير معنوي سواء في الأجل الطويل أو القصير.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الناتج، قطاع الصناعة التحويلية الخاص، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي، معدل الصادرات.

* أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية. D.waleed.amer@gmail.com

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
Aula.m985@gmail.com

The Effect Of Exports On Production In Private Manufacturing Industry Sector In Syria

Dr. Walid Amer*
Ola Mualla**

(Received 10 / 5 / 2021. Accepted 13 / 10 / 2021)

□ ABSTRACT □

The main objective of this research is to estimate the effect of exports on production in private manufacturing industry sector in Syria in the period between (1980-2010), using the Johansen test and VAR model, we have found that there is no significant impact of exports on production in private manufacturing industry sector neither in short run nor in long run.

Key words: exports, production, private manufacturing industry sector, co-integration, VAR model, exports average.

***Associate professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. D.waleed.amer@gmail.com**
****Postgraduate Student, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Aula.m985@gmail.com**

مقدمة:

تؤثر التجارة الخارجية في مستوى الناتج، وتؤثر الصادرات بشكل إيجابي في مستوى الناتج لأنها جزء منه، وكلما حققت الصادرات معدلات نمو مرتفعة ومستمرة كلما كان تأثيرها أكبر في مستويات الناتج، ويعتمد ذلك على عوامل كثيرة منها درجة التنوع السلعي والجغرافي للصادرات، ووجود جهاز إنتاجي مرن قادر على تلبية مزيد من الطلب الخارجي، ومدى الالتزام بمعايير الجودة العالمية وغيرها من العوامل، ولذلك فإن النتائج تختلف من بلد لآخر، وهذا البحث سيدرس أثر الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية على مستويات الناتج فيه.

مشكلة البحث:

إن كل من الصادرات والناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية لم يحقق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة خلال الفترة (1980-2010) وخاصة بعد عام 2000 نظرا للتحديات التي واجهها القطاع الخاص والتي تمثلت بتحرير التبادل التجاري واتفاقيات التبادل الجديدة التي وقعتها سورية مع دول أخرى، ولأن الصادرات هي جزء من الناتج يجب أن يكون لها أثر مباشر في الناتج، ومنه يكون التساؤل الرئيسي في هذا البحث:

- ما هو أثر حجم الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في مستويات الناتج فيه؟

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية دور القطاع الخاص في قطاع الصناعة التحويلية وذلك في كل من الإنتاج والتصدير في قطاع الصناعة التحويلية، فقد شكل بالمتوسط 43% من مجموع الناتج في قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1980-2010)، أما صادراته فقد شكلت بالمتوسط 58% من مجموع الصادرات في نفس الفترة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. معرفة الأثر النهائي للصادرات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص.
2. تفعيل دور الصادرات في رفع مستويات الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص.

فرضية البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الصادرات ومستويات الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية.

حدود البحث:

- الحدود المكانية للبحث: الجمهورية العربية السورية.
- الحدود الزمانية للبحث: امتدت الدراسة بفترتها الزمنية من عام 1980 وحتى عام 2010 لعدم توفر البيانات بعد ذلك.

الدراسات السابقة:

يحاول البحث أن يقف على عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، من أهمها:

(Rim BEN AYED MOUELHI, The Impact of Trade Liberalization on Tunisian Manufacturing: Structure, Performance and Employment, 2007)

بحث بعنوان (أثر تحرير التجارة على قطاع الصناعة في تونس، البنية، الأداء، العمالة) مقدم من (Rim BEN AYED MOUELHI) ، عام 2007، تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة أداء القطاع الصناعي في تونس بين فترة الحماية (1987-2005) وفترة الانفتاح والتحرير(1996-2003)، باستخدام المنهج الاحصائي والقياسي، حيث تم

اختبار فرضية البحث أولا: من خلال اختبار معنوية الفروقات بين المتغيرات في فترة الحماية وفترة التحرير، وثانيا: من خلال نموذج انحدار ذاتي حيث تم تقدير معلمات النموذج باستخدام The Generalized Method of Moments (GMM)، وذلك بسبب إدخال المتغير التابع كمتغير مستقل (بفجوة زمنية واحدة).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر فعال لتحرير التجارة وبالتالي للصادرات على نمو الناتج الصناعي.

(شطناوي، ميس. ملاوي، أحمد. أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات الاجتماعية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (31)، العدد (1)، عام 2016)

بحث بعنوان (أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن) مقدم من (ميس شطناوي، أحمد ملاوي) ، صادر عن مؤتة للبحوث والدراسات الاجتماعية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (31)، العدد (1)، عام 2016، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة (1980–2010) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للصادرات الصناعية في النمو الاقتصادي.

(أبو عيدة، عمر. أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (1)، عام 2013)

بحث بعنوان (أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي) مقدم من (عمر أبو عيدة) ، صادر عن مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (1)، عام 2013، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في فلسطين في الفترة (1994–2011) باستخدام الانحدار المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على كل من:

- الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة اتجاهات كل من الصادرات والناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص وتفسير العلاقة بينهما.
- الأسلوب القياسي حيث تم استخدام التكامل المشترك ونموذج VAR لدراسة أثر الصادرات في الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الأجلين الطويل والقصير، وذلك باستخدام برنامج E–views.

المناقشة والتحليل:

يلعب القطاع الخاص دور هام في التصدير في قطاع الصناعة التحويلية فقد شكلت صادراته بالمتوسط 58%[1] من مجموع الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1980–2010)، وباستبعاد فترة الثمانينات التي كان دور القطاع الخاص فيها محدود فقد شكلت صادرات القطاع الخاص 70% من مجموع الصادرات في هذا القطاع، كما يلعب دور هام أيضا في الإنتاج في هذا القطاع، فهو ينتج بالمتوسط 43% من مجموع الناتج في قطاع الصناعة التحويلية وذلك أيضا في الفترة (1980–2010)، وخلال فترة الثمانينات كان ينتج بالمتوسط 33% من مجموع الناتج في هذا القطاع، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 49% في الفترة (1991–2010)، مما يدل على تزايد دور القطاع

[1] **جميع النسب الواردة في هذه الفقرة تم حسابها من قبل الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية لفترة الدراسة.**

الخاص في الإنتاج والتصدير، لكن ارتفاع دوره في التصدير كان أكبر، وقبل أن يتم دراسة أثر الصادرات التحويلية في هذا القطاع على مستوى الناتج فيه سيتم دراسة اتجاهات كل من الصادرات والناتج، وللقيام بذلك لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة لصادرات والناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص ومعدل نمو كل منهما في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (1) الصادرات والناتج في قطاع الصناعة التحويلية بالأرقام الثابتة لعام 1990 وبملايين الليرات السورية ومعدل نمو كل منهما في الفترة (1980-2010)

السنوات	الصادرات	معدل نموها	الناتج	معدل نموه
1980	435		7646	
1981	502	15	7411	-3
1982	620	24	8621	16
1983	714	15	9721	13
1984	650	-9	8677	-11
1985	447	-31	8195	-6
1986	1886	322	10912	33
1987	4520	140	12366	13
1988	7967	76	28384	130
1989	17927	125	30442	7
1990	17487	-2	39384	29
1991	65316	274	36769	-7
1992	26069	-60	48485	32
1993	35933	38	56389	16
1994	67858	89	62982	12
1995	55933	-18	73340	16
1996	36336	-35	100408	37
1997	36807	1	118931	18
1998	53677	46	120510	1
1999	38928	-27	112374	-7
2000	31749	-18	89977	-20
2001	25705	-19	86978	-3
2002	39352	53	91375	5
2003	30099	-24	97762	7
2004	34520	15	113320	16
2005	40526	17	118825	5
2006	113091	179	109697	-8
2007	133891	18	116330	6
2008	197834	48	121974	5
2009	116761	-41	136515	12
2010	105815	-9	142662	5

المصدر: حسبت قيمة الصادرات والناتج من قبل الباحثة بالأسعار الثابتة لعام 1990 اعتمادا على المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة، وحسبت معدلات النمو ومعدل الصادرات من قبل الباحثة.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1. بقيت قيمة الصادرات التحويلية في القطاع الصناعي الخاص مستقرة في بداية فترة الدراسة وارتفعت كل منهما بعد عام 1986 بسبب تغير سعر الصرف الرسمي في الاحصاءات الرسمية عام 1987 من 3.9 إلى 11.2 للصادرات[2]، وارتفعت قيمة الصادرات بشكل واضح أكثر عامي1989 و1990 بسبب الصادرات إلى الاتحاد السوفييتي حسب اتفاقية المدفوعات، وخلال هذه الفترة كلها ارتفعت قيمة الصادرات من حوالي 436 مليون عام 1980 إلى 25.6 مليار عام 1990 أي بمعدل نمو وسطي قدره 40% وبدرجة تقلب 134%.

2. ارتفعت قيمة الصادرات التحويلية في القطاع الخاص من 65 مليار عام 1991 إلى 106 مليار عام 2010 أي بمعدل سنوي قدره 2% وبدرجة تقلب 70%:

ونلاحظ من الجدول أن هناك تذبذبات حادة في معدلات نمو الصادرات انعكست في تذبذب قيمة الصادرات، إذ وصلت معدلات نمو الصادرات إلى أدنى مستوى لها عام 1992 حيث بلغت −60%، في حين كانت أعلى قيمة لمعدات نمو الصادرات عام 2006 وبلغت 179%، وبلغ الانحراف المعياري لمعدلات نمو الصادرات 54.

وبشكل عام انخفضت الصادرات التحويلية في القطاع الخاص من 65 مليار عام 1991 إلى 26 مليار عام 1992 وبقيت عند مستويات متقاربة حتى عام 2005 (باستثناء عام 1998 حيث بلغت 54 مليار)، ثم ارتفعت إلى 113 مليار عام 2006 محققة بذلك أعلى معدل نمو بلغ 179%، واستمرت بالارتفاع ووصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2008 حيث بلغت 198 مليار وانخفضت بعدها إلى 106 مليار عام 2010.

في عام 1991 بلغت الصادرات التحويلية 65 مليار وكان جزء كبير من هذه الصادرات إلى الاتحاد السوفييتي تسديدا لديون سورية بحسب بنود اتفاقية المدفوعات، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي انخفضت الصادرات إلى 26 مليار عام 1992، ولم تستطع الصادرات السورية الحفاظ على هذه الأسواق بسبب انخفاض جودتها وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية، ولكن شهدت بداية فترة التسعينات إصدار قانون الاستثمار رقم (10) لتشجيع القطاع الخاص على الإنتاج والتصدير، والذي أدى إلى ارتفاع الصادرات من 26 مليار عام 1992 إلى 68 مليار عام 1994، وبالتالي تجاوزت قيمتها في عام 1991 بأقل من 3 مليار، واستمرت آثار هذا القانون لحوالي أربع سنوات ثم بدأت آثاره تضعف، وانخفضت استثمارات القطاع الخاص وأدى ذلك إلى انخفاض الصادرات التحويلية في القطاع الخاص إلى 36 مليار عام 1996 وبقيت قريبة من هذا المستوى حتى عام 2005، كما ساهم في تراجع أداء القطاع الخاص وتراجع صادراته حالة الركود التي شهدها الاقتصاد السوري منذ عام 1995، إضافة إلى الأزمة العالمية عام 1997 والتي أدت إلى تراجع في الطلب العالمي على السلع وبالتالي تراجع في الأسعار.

وبدءا من عام 2000 بدأت الاجراءات لتشجيع القطاع الخاص على التصدير، كإلغاء كافة الموافقات المسبقة لتصدير معظم المواد، وإلغاء مبدأ الحصول على إجازات وموافقات التصدير واستثماراته بشكل كامل، والسماح للقطاع الخاص بتصدير منتجات القطاع العام الصناعي باستثناء القطن المحلوج ومخلفاته، إضافة إلى فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير، والسماح للمصدرين بالتنازل عن حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، ورغم ذلك فقد بقيت الصادرات

[2] **المجموعة الاحصائية عام 1987.**

قريبة من مستوياتها في النصف الثاني من التسعينات حتى عام 2005، وارتفعت بعده إلى 113 مليار ووصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2008 إذ بلغت 198 مليار، حيث شهدت هذه الفترة توقيع الاتفاقية الثنائية مع تركيا عام 2004، ودخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ عام 2005، وانخفضت بعدها إلى 106 مليار عام 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انخفاض في الطلب العالمي وانخفاض الأسعار، وعلى سبيل المثال فقد أدت هذه الأزمة إلى انخفاض المبيعات داخليا وخارجيا في صناعة النسيج والألبسة 50% [3]، وهي أهم صادرات القطاع الخاص في سورية.

2- ارتفع الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 7.6 مليار عام 1980 إلى 143 مليار عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 2% وبدرجة تقلب 67%:

ونلاحظ من الجدول أنه وبشكل عام كان هناك تذبذبات قليلة في معدل نمو الناتج، باستثناء عام 1988 حيث حقق أعلى معدل نمو وبلغ 130%، فيما كان أدنى مستوى لمعدلات النمو عام 2000 حيث بلغت -20%، وبلغ الانحراف المعياري لمعدلات نمو الناتج 13.

وفي بداية فترة الدراسة بقي الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص مستقر وبدأ بالارتفاع بعد عام 1985، وارتفع أكثر عام 1988 حيث وصل إلى 38 مليار وتابع الناتج ارتفاعه ووصل إلى 73 مليار عام 1995 ثم وصل إلى 120 مليار عام 1998، وانخفض إلى 87 مليار عام 2001، وارتفع بعدها ووصل إلى 143 مليار عام 2010، وكانت مستويات الناتج بعد عام 2000 أقل من مستويات النصف الثاني من فترة التسعينات، ولم يتجاوز الناتج قيمته في عام 1998 إلا في آخر سنتين، ونشير هنا إلى أنه ومن عام 1998 انخفضت معدلات نمو الناتج أو حقق معدلات سالبة وذلك حتى نهاية فترة الدراسة باستثناء عامي 2004 و2009.

وقد شهدت بداية فترة التسعينات تراجع لدور الدولة في الاقتصاد لصالح للقطاع الخاص، وبدأت هذه الفترة بقانون الاستثمار رقم (10) والذي استمرت آثاره لحوالي أربع سنوات ثم بدأت آثاره تضعف، فقد انخفضت استثمارات القطاع الخاص إلى أقل من النصف عام 1996، ولم يعط هذا القانون نتائج مرضية لأسباب كثيرة منها:

1. تأخر تنفيذ المشاريع بسبب الروتين، وانخفاض تسليف المصارف العامة لقطاع الصناعة، فالصناعي السوري يعتمد على موارده ووسائله الخاصة وهذا وضع فريد من نوعه.
2. عدم وجود شركات الأموال أو أسواق مال، وبالتالي تحول قسم كبير من الادخار إلى العقارات.
3. اتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية من عام 1995، وذلك لتقليص دور الدولة في الإنتاج والتجارة الخارجية، وانخفاض مستويات الاستثمار الحكومي.
4. طبيعة القطاع الخاص في سورية، فهو قطاع عائلي وتصنف معظم شركاته بأنها متناهية الصغر، وتوجه هذا القطاع إلى صناعات استهلاكية خفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية[4].

لذلك كان الانفتاح في عام 2000 هزة لهذا القطاع، ولذلك رأينا انخفاض معدلات نمو الناتج.

سننتقل الآن إلى الدراسة القياسية.

---

[3] الصايغ، كارول. دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطن، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36)، العدد (2)، 2014.

[4] تأهيل القطاع الصناعي واقع وآفاق، د. خالد عبد النور.

الدراسة القياسية:

لدراسة أثر الصادرات X في الناتج G في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الفترة (1980-2010) تم إدخال متغيرين تفسيريين آخرين هما الواردات M والاستهلاك الوسيط في القطاع الخاص W، ولقياس هذا الأثر قياسيا سيتم إجراء عدد من الخطوات:

1. دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

بدراسة استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار في المستوى

	M	X	G	W
بوجود ثابت واتجاه	-3.1	-2.9	-0.9	-1.7
معنوية الاتجاه	معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي
lag	1	0	0	1
D-W	1.6	1.8	1.78	2.1
بوجود ثابت فقط			1.4	-1.18
معنوية الثابت			غير معنوي	غير معنوي
Lag			0	1
D-W			1.8	1.9
بدون ثابت أو اتجاه			2.75اكبر لكن تاو موجبة	2.1 لكن تاو موجبة
lag			0	1
D-W			1.76	1.95
النتيجة	مستقرة حول اتجاه	مستقرة حول اتجاه	غير مستقرة	غير مستقرة

المصدر: حسابات الباحث باستخدام e-views

نلاحظ من الجدول السابق أن كل من الصادرات والواردات مستقرة حول اتجاه، أما الناتج والاستهلاك الوسيط فهما غير مستقران، لذلك سننتقل إلى اختبار استقرار هذه السلاسل في فرقها الأول، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار في الفرق الأول

	ADF			
المتغير	**lag**	**D-W**	**ADF**	
D(X)	**0**	**2.02**	**-4.66**	**حول الصفر**
D(M)	**1**	**1.8**	**-4.19**	**حول ثابت**
D(G)	**0**	**2.03**	**-4.7**	**حول ثابت**
D(W)	**0**	**1.95**	**-2.88**	**حول ثابت**

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج e-views

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة اختبار ADF المحسوبة أكبر من القيم الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن السلاسل مستقرة في الفرق الأول، وهذا يقودنا إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وللقيام بذلك وبعد اختبار الاستقرار الذي قمنا به، يجب تحديد عدد الفجوات المثلى وذلك من خلال نموذج VAR بالفروق يضم هذه المتغيرات.

2. تحديد عدد الفجوات المثلى:

للحصول على عدد الفجوات المثلى اعتمدنا على نموذج VAR بالفروق يضم الناتج والصادرات والواردات والاستهلاك الوسيط، وبتطبيق ذلك حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4) يبين نتائج اختيار عدد الفجوات المثالي في نموذج VAR للناتج بالفروق

الفجوة	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	117.3130	NA	6.5e-09*	-7.504668*	-6.736765*	-7.276330*
2	128.1791	15.29305	1.02e-08	-7.124380	-5.588574	-6.667705
3	146.8843	20.78357	1.01e-08	-7.324766	-5.021056	-6.639753

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج e-views

أي أن عدد الفجوات المناسب هو 1

3. تحديد عدد علاقات التكامل:

وبتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك حصلنا على النتائج التالية، حيث يبين الجدولين التاليين نتائج اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى لاختبار التكامل بين الناتج والصادرات والواردات والاستهلاك الوسيط:

جدول رقم (5) يبين نتائج اختبار الأثر لنموذج الناتج

عدد علاقات التكامل	Eigenvalue	اختبار الأثر	القيمة الحرجة	قيمة الاحتمال
None	0.550605	44.10163	47.85613	0.1079
At most 1	0.377952	20.90587	29.79707	0.3635
At most 2	0.217390	7.138491	15.49471	0.5616
At most 3	0.001034	0.029998	3.841466	0.8624

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج e-views.

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار الامكانية العظمى لنموذج الناتج

عدد علاقات التكامل	Eigenvalue	اختبار الإمكانية العظمى	القيمة الحرجة	قيمة الاحتمال
None	0.550605	23.19575	27.58434	0.1653
At most 1	0.377952	13.76738	21.13162	0.3844
At most 2	0.217390	7.108493	14.26460	0.4764
At most 3	0.001034	0.029998	3.841466	0.8624

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج e-views.

ويشير كل من الاختبارين إلى عدم وجود علاقة تكامل وهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج و الواردات والصادرات والاستهلاك الوسيط في قطاع الصناعة التحويلية الخاص.

مما سبق نستنتج:

لا يوجد أثر جوهري للصادرات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحولية الخاص في الأجل الطويل.

ونشير هنا إلى أن النتائج التي حصلنا عليها تمثل النتائج في الأجل الطويل سننتقل الآن إلى دراسة أثر التجارة الخارجية في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في المدى القصير.

4. دراسة أثر الصادرات في الناتج في المدى القصير:

ولتقدير العلاقة قصيرة الأجل اعتمدنا على VAR بالفروق يضم كل من الناتج، الصادرات، الواردات الاستهلاك الوسيط، واعتمدنا lag=1، وبتطبيق ذلك حصلنا على النموذج التالي:

$$D(G_{pr}) = -0.3\ d(G_{pr}(-1)) + 27d(W(-1)) + 0.02\ d(XQ_{pr}(-1)) - 0.1d(MQ_{pr}(-1)) + \mu_t$$
$$(-1.5) \qquad (4.2) \qquad (0.23) \qquad (-0.7)$$

$R^2=0.35$, Adjusted $R^2=0.28$, $F=4.55$

من المعادلة السابقة نستنتج:

- بلغت قيمة F=4.55 وهذا يعني أن معنوية النموذج منخفضة جدا عند مستوى دلالة 5%.
- بلغت قيمة معامل الصادرات 0.02 وبلغت قيمة t الجدولية 0.23 وبالتالي فإن هذا المعامل لا يختلف معنويا عن الصفر، ومنه لا يوجد أثر جوهري للصادرات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في الأجل القصير.

5. اختبار النموذج:

- اختبار استقرار النموذج:

وباختبار استقرار النموذج حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (7) يمثل جذور كثير الحدود ومعاملاته لنموذج VAR للناتج بالفروق

Root	Modulus
0.781664	0.781664
-0.419995	0.419995
0.295807	0.295807
-0.149347	0.149347

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج e-views

مما سبق نجد أن النموذج يحقق شروط الاستقرار.

- **اختبار الارتباط الذاتي:**

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار Portmanteau للارتباط الذاتي لنموذج VAR للناتج في الأجل القصير

df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	8.148565	NA*	7.867580	1
16	0.1923	20.65040	0.2432	19.50722	2

32	**0.0834**	**43.56679**	**0.1552**	**40.05295**	**3**
48	**0.0623**	**63.86620**	**0.1626**	**57.55244**	**4**
64	**0.1226**	**77.31882**	**0.3217**	**68.68564**	**5**
80	**0.2256**	**89.20023**	**0.5390**	**78.10883**	**6**
96	**0.3825**	**99.51814**	**0.7595**	**85.93621**	**7**
112	**0.4398**	**113.6084**	**0.8575**	**96.13950**	**8**

المصدر: مخرجات برنامج e-views

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاحتمال تشير إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

كانت قيمة اختبار Jarque-Bera هي 0.4 وكانت قيمة الاحتمال = 0.8 وهذا يعني قبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي.

مما سبق نستنتج أن النموذج خال من المشاكل القياسية.

وبالتالي مما سبق نجد أن الدراسة القياسية توصلت إلى النتيجة التالية:

لا يوجد أثر معنوي للصادرات في الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

تفسير النتائج:

لتفسير النتائج التي حصلنا عليها في الدراسة القياسية سيتم الاعتماد على ما وجدناه عند دراسة اتجاهات كل من الصادرات والناتج، فقد وجدنا:

1. حققت الصادرات التحويلية معدلات نمو مرتفعة جدا في الفترة (1986-1991) باستثناء عام 1990، لكنها كانت أعلى بكثير من معدلات نمو الناتج مما يدل على ضعف العلاقة بينهما، ويشير إلى أن هذه الفترة شهدت تصدير من المخزون أو شهدت تصدير وهمي.

2. انخفضت الصادرات التحويلية عام 1992 بمعدل -60% ثم ارتفعت عامي 1993 و1994 وحققت معدلات نمو سالبة حتى عام 2003 باستثناء عامي 1998 و2002 ثم ارتفعت بعدها، وبشكل عام بقيت الصادرات التحويلية في القطاع الخاص عند مستويات متقاربة في الفترة (1996-2005)، أي أن الصادرات التحويلية لم تحقق معدلات نمو مستمرة وهذا لن يؤد إلى أثر فعال في الناتج، لأنه وليكون للصادرات أثر فعال في مستوى الناتج يجب أن تزداد بشكل مستمر.

3. في الفترة (2006-2010) ارتفعت الصادرات التحويلية بشكل واضح فقد حققت معدل نمو 160% عام 2006 واستمرت بالارتفاع ولم تعد إلى مستوياتها قبل، ترافق ذلك مع ارتفاع الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل 6% فقط، وبالتالي فإن ما حدث هو إعادة توجيه نحو السوق الخارجية وليست زيادة في الإنتاج، ونذكر هنا إلى أنه ومن عام 1998 انخفضت معدلات نمو الناتج أو حقق معدلات سالبة وذلك حتى نهاية فترة الدراسة باستثناء عامي 2004 و2009، وكانت مستويات الناتج بعد عام 2000 أقل من مستويات النصف الثاني من فترة التسعينات، ولم يتجاوز الناتج قيمته في عام 1998 إلا في آخر سنتين.

4. كانت الانحرافات في معدلات نمو الصادرات أكبر بكثير من الانحرافات في معدلات نمو الناتج، حيث بلغ الانحراف المعياري لمعدلات نمو الصادرات 54 في حين بلغ الانحراف المعياري لمعدلات نمو الناتج 13، وهذا يشير إلى ضعف العلاقة بينهما.

ونشير هنا إلى أن تحقيق الصادرات لمستويات مرتفعة لفترة قصيرة أو في سنوات متفرقة لا يكفي ليكون للصادرات أثر فعال في مستوى الناتج ، وإنما يجب أن تحقق الصادرات معدلات نمو مرتفعة ومستمرة وهذا ما لم نجده، كما أن تحقيق معدلات نمو مستمرة في الصادرات لن يأتي من تحرير التجارة أو من عقد الاتفاقات الثنائية أو الجماعية، ولا من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في التصدير بين الحين والآخر، سياسة تنمية شاملة تبدأ بالإنتاج أولا، وتؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مستمرة في الإنتاج ومن ثم في التصدير، إضافة إلى ذلك نشير هنا إلى أنه ليكون للصادرات أثر فعال في مستوى الناتج يجب أن تزداد بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات، وللوقوف على مدى تحقق هذا الشرط في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية لدينا الجدول التالي الذي يبين نسبة العجز أو الفائض من الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (9) نسبة العجز أو الفائض من الناتج في قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية الفترة (1980-2010)

السنة	نسبة العجز أو الفائض من الناتج	السنة	نسبة العجز أو الفائض من الناتج
1980	-45	1996	-91
1981	-40	1997	-73
1982	-24	1998	-78
1983	-12	1999	-71
1984	-5	2000	-77
1985	-26	2001	-131
1986	-10	2002	-98
1987	-14	2003	-123
1988	7	2004	-130
1989	29	2005	-163
1990	18	2006	-105
1991	-28	2007	-125
1992	-163	2008	-134
1993	-154	2009	-175
1994	-119	2010	-172
1995	-103		

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق نلاحظ:

1. تشير الإشارة السالبة إلى العجز المستمر في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية في سورية، أي أن الواردات كانت ترتفع بمعدل أعلى من معدل زيادة الصادرات، وهذا يحد من أثر الصادرات في الناتج.
2. تجاوزت نسبة العجز 100% من الناتج في سنوات كثيرة من فترة الدراسة، وهذا يشير إلى خطورة هذا العجز.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1. لا يوجد أثر معنوي للصادرات في الناتج في الأجل الطويل.
2. لا يوجد أثر معنوي للصادرات في الناتج في الأجل القصير.

ب- التوصيات:

1-تشجيع الاستثمار من خلال توفير التمويل اللازم والاتجاه إلى التمويل الصناعي وليس التجاري، وإعطائه الأولوية والتسهيلات الائتمانية بفارق كبير مع التمويل التجاري.

2-دعم القطاع الصناعي الخاص أكثر من خلال الاعفاءات الضريبية وتسهيل الاجراءات الروتينية، وتزويده بالمواد الأولية بأسعار تنافسية وبجودة عالية.

3-الاتجاه إلى تصدير سلع ذات قيمة مضافة عالية، يكون لها تأثير أكبر في الناتج.

4-تشجيع الشركات المساهمة وتشجيع الشركات العائلية والشركات متناهية الصغير للاندماج، من أجل تحقيق وفورات في الحجم مما يساهم في تخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو عالية، فنحن بحاجة إلى منشآت ضخمة قادرة على المنافسة وهذا لا تحققه المنشآت متناهية الصغر.

5-يجب أن يكون هناك مؤسسات مختصة في دراسة الأسواق الخارجية وتكون صلة وصل بين المنتج السوري والمستهلك الأجنبي.

6-ترشيد الاستيراد، والاتجاه لاستيراد السلع الاستثمارية منها وليس الاستهلاكية، وفرض رسوم جمركية عالية على المستوردات التي يتوافر بديل محلي لها.

References:

1. MouelhiHI, R. The Impact of Trade Liberalization on Tunisian Manufacturing: Structure, Performance and Employment, 2007.

2. Shatnawy, Mays. Malawi, Ahmed. The Impact of Industrial Exports on Economic Growth in Jordan, Mutah for Research and Social Studies, Humanities Series, Volume (31), Number (1), 2016(

3. Abu Eida, Omar. The performance of Palestinian exports and their impact on economic growth, Journal of Al-Azhar University in Gaza, Humanities Series, Volume (15), No. (1), 2013.

4. Al-Sayegh, Carol. An analytical study of the reality of the Syrian industrial sector and its contribution to the national economy, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (36), No. (2), 2014.

5. Rehabilitation of the Syrian industrial sector, reality and prospects, Khaled Abdel Nour.